نظم الضبط الاستنادى الآلى للموضوعات
الخصائص والتجارب

د. ليلى سيد سميع
مدرس بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب – جامعة القاهرة

مستخلص:

تبدأ الدراسة بتعريف الضبط الاستنادى وخلفيته التاريخية، ثم تتناول وظائف ملفات الاستناد لرؤوس الموضوعات. وأهمية الضبط الاستنادى الآلى للموضوعات، وموردى نظم وخدمات المعلومات، وتكلفة بناء الملف الاستنادى وصيانته وتحديثه، كما تتناول الدراسة نماذج من المشروعات والجهود العربية والعالمية. والتعاون فى مجال الضبط الاستنادى، وملفات الاستناد الموضوعية متعددة اللغات، وصيغ الاتصال للبيانات الاستنادية.

إن الفهرس الأفضل هو الفهرس الأكثر دقة والأكثر قبالاً على استخدامه من جانب المستفيدين . وفي الحقيقة فإن الأمر لا يقتصر على الفهارس فحسب وإنما يشمل أيضاً البيليوجرافيات والكشافات سواء المطبوعة منها أو المحسبة . وتعتبر عملية الضبط الاستنادي وما تستلزمه من سياسات وإجراءات إحدى الركائز الأساسية في نظام الضبط البيليوجرافي نظراً لما تحققه من دقة وثبات.

وبالفعل فقد أثبتت التجارب المختلفة على الصعيدين العربي والعالمي أهمية القيام بعملية الضبط الاستنادي للتسجيلات البيليوجرافية في أي نظام آلي متكامل. وفيما يلى سيتم استعراض نماذج من هذه التجارب العربية والعالمية من خلال استقراء الإنتاج الفكري المنشور في هذا الموضوع للخروج بمجموعة من الدروس المستفادة التي يمكن الأخذ بها عند التخطيط لمثل هذه المشروعات مع محاولة الإشارة لأهم الجوانب النظرية المتعلقة بعملية الضبط الاستنادي والتي تناولتها الكتابات المختلفة التي تم الرجوع إليها .

أولاً : التعريفات والمصطلحات

عند استعراض التعريفات الواردة بالإنتاج الفكري لعملية الضبط الاستنادي نجد اتفاقاً ملحوظاً على تعريف تلك العملية وكذلك

الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات ، مج ١٦ ، ع ٣٢ (يوليو ٢٠٠٩)، ص ٢٤١ –٢٦٩.

obeikandl.com

المصطلحات المرتبطة بها سواء على الصعيدين العربي أو الأجنبي وكل هذه التعريفات ترى أن عملية **الضبط الاستنادي** هي "عملية حفظ الثبات في الرؤوس في ملف ببليوجرافي اعتماداً على ملف استناد أو إنشاء الروابط المنطقية بين ملفات الاستناد والملفات الببليوجرافية"[١] [٢].

ويعرفها أحمد محمد الشامي وسيد حسب الله في المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات على أنها " تلك الطرق التي بمقتضاها تستعمل الأشكال المعتمدة للأسماء والموضوعات والعناوين الموحدة ... إلخ ، كرؤوس في ملف التسجيلات الببليوجرافية بطريقة موحدة طوال الوقت ، بالإضافة إلى صيانتها وهي تتضمن ملف التسجيلات الاستنادية الذي يحتوى على الأشكال المعتمدة وإحالاتها ، كما تتضمن آلية تحديث التسجيلات في حالة التسجيلات المقروءة آلياً ، وذلك لضمان ثبات الاستخدام طوال الوقت"[٣].

يتضح لنا من هذه التعريفات أنها تعريفات إجرائية تعرف بالمصطلح من خلال الإجراءات التي يقوم بها ، وهناك اتفاقاً ملحوظاً كما تم ذكره فيما بين هذه التعريفات . ومن بين المصطلحات ذات العلاقة كذلك مصطلح العمل الاستنادي في إشارة إلى آلية تنفيذ عملية الضبط الاستنادي .

فالعمل الاستنادي عبارة عن سلسلة من القرارات التي يتخذها العاملون بهدف تقنين الرؤوس بالفهرس وتقديم شكل متفرد للرأس بالإضافة إلى الأشكال الأخرى المحتملة لرأس الموضوع والتي من الممكن للمستفيد أن يبحث تحتها ، بالإضافة إلى بيان الرؤوس لأخرى ذات العلاقة ، فضلاً عن بعض المعلومات الأخرى[٤] [٥].

ويتم تسجيل ناتج القرارات الخاصة بكل رأس موضوع في تسجيلة استنادية ، وتتجمع تلك التسجيلات معا فيما يسمى **بملف الاستناد** . الذي يقوم العاملون تدريجياً باستخدامه في التعامل مع رؤوس الموضوعات الواردة بالتسجيلات الببليوجرافية والتي تم إعداد تسجيلات استنادية لها، وإعداد تسجيلات جديدة لتلك الرؤوس التي لا يوجد لها تسجيلات استنادية[٦].

وتفيد **التسجيلة الاستنادية** في توثيق مجموعة القرارات التي تم اتخاذها بشأن الرأس الذي يتم تقنينه وذكر المصادر التي تمت استشارتها ، بالإضافة إلى ميزة على درجة كبيرة من الأهمية أتاحتها الإمكانات التكنولوجية للنظم الآلية وهي عملية ربط الرؤوس سواء الرأس المقنن أو الرؤوس الأخرى ذات العلاقة بالتسجيلات الببليوجرافية[٧] [٨].

وبمفهوم النظم نستطيع القول في نهاية هذا العرض الموجز لأهم التعريفات المرتبطة بعملية الضبط الاستنادي في البيئة المحسبة أن **نظام الضبط الاستنادي الآلي** هو عبارة عن مجموعة التدابير والموارد المادية والبشرية والبرامجية وأدوات العمل وصيغ الاتصال التي تكون بمثابة مدخلات النظام والتي تتفاعل مع بعضها البعض ويتم إجراء المعالجة والعمليات المختلفة عليها في ضوء الإجراءات والسياسات المحددة سلفاً بهدف الحصول على مخرج يتمثل في ملف استناد مقروء آلياً من شأنه

ضبط جودة الفهرس أو قاعدة البيانات الببليوجرافية مما يعود أثره على المستفيد .

ثانياً : خلفية تاريخية

كما اتضح لنا مما سبق لم تغن النظم الآلية وما تتيحه من إمكانات هائلة في عمليات البحث يأتي على رأسها البحث بالكلمات المفتاحية عن ضرورة وجود عملية الضبط الاستنادي للتسجيلات الببليوجرافية بالنظام . وترجع البدايات المبكرة للدعوة إلى ضرورة وجود نظم فرعية للضبط الاستنادي داخل النظام الآلي المتكامل إلى سبعينيات القرن العشرين حينما دعا **الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها (الإفلا)** إلى ضرورة تصميم نظام عالمي للضبط الاستنادي وجماعة اهتمام لتتولى مسئولية متابعة ذلك العمل وذلك في عام **١٩٧٨** كإحدى فعاليات المؤتمر السنوي للاتحاد والذي عقد في مدينة ستربسكي بليزو فيما كان يعرف بيوغسلافيا سابقاً كإحدى التوصيات التي دعا إليها مؤتمر الإفلا المنعقد في عام **١٩٧٤** والذي نادى بضرورة وجود نظام عالمي للضبط الببليوجرافي Universal Bibliographic Control (UBC) حيث رأى الاتحاد أن الضبط الاستنادي للتسجيلات الببليوجرافية بهذا النظام الدولي من أهم دعائمه الأساسية . وكان من بين الموضوعات المطروحة للمناقشة في مؤتمر **١٩٧٨** المشار إليه[٩]:

١- تحديد وصياغة الأطر الأساسية لنظام عالمي للضبط الاستنادي التي تلبي الاحتياجات الببليوجرافية للمكتبات .

٢- تصميم صيغة مارك العالمية UNIMARC لبيانات الاستناد .

٣- التوصل إلى تدابير ذات فعالية وكفاءة لتبادل البيانات الاستنادية .

وقد تم تحقيق **الهدف الأول** في عام **١٩٨٤** من خلال إعداد دليل إرشادي لكيفية صياغة مداخل الأسماء وتحديد علامات الترقيم والمسافات التي ترد في المدخل وذلك لإيجاد نوع من الاتفاق الذي يعمل على التوحيد ومن ثم تيسير عمليات التبادل وقد حمل هذا الدليل الإرشادي العنوان التالي : " Guidelines for Authority and Reference Entries" (GARE) . وبعد عشرة سنوات تقريباً وفي عام **١٩٩٣** تم نشر الدليل الإرشادي الخاص بالضبط الاستنادي لرؤوس الموضوعات بعنوان " Guidelines for Subject Authority and Reference Entries" (GSARE) .

أما **الهدف الثاني** والخاص بتصميم صيغة عالمية لتبادل البيانات الاستنادية أو ما عرف بـ UNIMARC فقد تم العمل على تحقيقه من خلال تكوين جماعة اهتمام في عام ١٩٨٤ تتكون من أعضاء من اللجان الخاصة بالفهرسة وتكنولوجيا المعلومات بالإفلا . وقد تم إنجاز تلك المهمة في عام **١٩٩١** حينما تم إصدار الطبعة الأولى من UNIMARC لبيانات الاستناد[٥].

وبالنسبة **للهدف الثالث** والذي يتعلق بإيجاد طرق وتدابير أكثر فعالية وكفاءة لتبادل البيانات الببليوجرافية فقد تم تمويل دراسة تحت إشراف روبرت فوسبر وصدر التقرير الخاص بها في **١٩٩٣** وقامت فرانسوا بوردون في هذا التقرير بعمل دراسة تحليلية مفصلة للوضع الراهن وقامت بطرح مجموعة من التوصيات ، وبصفة عامة فقد أكدت فرانسوا بوردون على ضرورة العمل بآلية واحدة مع اختلاف النظم(٩). وقد ناقشت بوردون أيضاً في تقريرها الرأي الذي يرى إمكانية وضع وتحديد رقم مميز يدل على مجموعة البيانات الاستنادية الخاصة بالتسجيلات الاستنادية للمداخل المختلفة " International Standrad Authority Data Number " (ISDAN) على المستوى الدولي على اعتبار أن لغة الأرقام لغة مشتركة تتجنب الحواجز اللغوية والمشكلات التي تحملها اختلاف اللغات .

وفي أبريل عام ٢٠٠٥ تأسست جماعة الاهتمام الخاصة بالتصنيف والتكشيف Classification and Indexing Section Working Group كأحد اللجان المنبثقة عن الإفلا والتي أصبحت مسئولة عن وضع المتطلبات الوظيفية لتسجيلات الاستناد الموضوعية Functional Recuirments for Subject Authority Records (FRSAR)(١٠).

ومنذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين وحتى الآن تزايد اهتمام **الإفلا** بقضايا الضبط الاستنادي ومشكلاته من خلال المؤتمرات السنوية والتقارير الصادرة عن لجان العمل وغيرها من الأنشطة .

وعلى صعيد الجهود المبذولة من جانب جمعيات المكتبات على المستوى الوطني نجد أن **جمعية تكنولوجيا المكتبات والمعلومات بالولايات المتحدة الأمريكية** Library and Information Technology Association (LITA) كان لديها اهتمام مبكر بالدعوة لهذا الأمر حيث قامت في عام ١٩٧٩ بتنظيم أول مؤتمر على مستوى العالم يختص فقط بقضايا الضبط الاستنادي على نحو ما تذكره لنا باربرا تيليت ، بعنوان" الضبط الاستنادي : عصب فهرس الغد " وقدمت في هذا المؤتمر سلسلة من البحوث التي تنادي بضرورة الاهتمام بعملية الضبط الاستنادي حيث لا يمكن تحقيق الوظائف التي نص عليها إيمي كتر في قواعده لإنشاء الفهرس القاموسي دون القيام بعملية الضبط الاستنادي(١١).

وفي إطار الجهود الوطنية كذلك أوكلت **جمعية المكتبات الأمريكية** American Library Association (ALA) إلى باربرا تيليت في عام **١٩٨٤** القيام بتأسيس جماعة الاهتمام بعمليات الضبط الاستنادي لتكون إحدى الجماعات المنبثقة عنها Interest Authority Control Group (ACIG) وقد قامت جماعة الاهتمام هذه بتشجيع موردي النظم على تصميم وتطوير نظم فرعية لإنجاز ما يتم من عمليات استناد للتسجيلات الببليوجرافية بديلاً عن الرجوع إلى ملف الاستناد التقليدي وذلك لما سوف يحققه الاستخدام الآلي في هذا الصدد من كفاءة وفعالية

سواء للمفهرس أو للمستفيد الذي يبحث في الفهرس الآلي[١٢]. وتؤكد لنا ماريا كورديرو هذه الحقيقة حيث تذكر أن عقد الثمانينات شهد الاهتمام بتطوير نظم للقيام بعمليات الضبط الاستنادي وتصميم صيغ الاتصال اللازمة لعمليات تبادل البيانات حيث دعت عمليات المشاركة في تبادل البيانات والمشابكة إلى ضرورة وجود هذه الصيغ لتبادل البيانات من خلالها[١٣].

وعلى صعيد **مكتبة الكونجرس** فقد قامت في عام **١٩٨٠** بتحميل ملف استناد الأسماء الخاص بها والذي بلغت عدد تسجيلاته ١٨٠,٠٠٠ تسجيلة استنادية إلى الشكل المقروء آلياً ، وبحلول عام **١٩٨٢** كانت المكتبة قد انتهت من تحميل الملف الاستنادي الخاص بها كاملاً وأضافت على التسجيلات السابقة١,١ مليون تسجيلة استنادية ، وفي ذلك الوقت أيضاً قامت مكتبة الكونجرس بعمل بعض التدابير التعاونية مع مكتب الطبع الحكومي ، وجامعة شيكاغو وبعض الجهات الأخرى وعلى الرغم من ذلك فإن التسجيلات الاستنادية المتبادلة كان يتم التعامل معها يدوياً من خلال إدخال استمارات البيانات على الحاسب الآلي[١٤].

وفي عام **١٩٨٤** كانت **مكتبة الكونجرس** قد انتهت من إعداد صيغة مارك للبيانات الاستنادية USMARC/Authorities وقامت كذلك في نفس الوقت بتحويل الملف الاستنادي السابق الإشارة إليه والذي بلغ عند عملية التحويل ١,٤ مليون تسجيلة إلى صيغة مارك للبيانات الاستنادية وقد مثلت تلك الخطوة علامة بارزة في تاريخ الضبط الاستنادي الآلي[١٥].

وقد صدرت صيغة مارك٢١ كدمج لصيغتي تبادل البيانات USMARC و CANMARC وذلك في عام **١٩٩٩** والتي تعد من أشهر صيغ تبادل البيانات الاستنادية على مستوى العالم وتدعمها حزم البرامج المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات .

وقد قام **مجلس الموارد المكتبية** CLR Council on Library Resources بدور بارز كذلك في الدعوة إلى ضرورة بناء ملف استناد تعاوني كأحد متطلبات الربط الشبكي بين المكتبات بالولايات المتحدة الأمريكية والذي كانت تدعو إليه وقد كان ذلك في نهاية السبعينيات وبدايات الثمانينيات من القرن العشرين . وقد رأى الكثيرون أن وجود مثل هذا الملف إذا ما أحكم بناؤه من شأنه ليس أن يقلل من تكلفة الإنشاء الفردي لملف الاستناد فحسب بل أيضاً سوف يزيد من كفاءة فهارس تلك المكتبات المتعاونة[١٦].

ثالثاً : الوظائف

هناك أربع وظائف رئيسية تؤديها ملفات الاستناد لرؤوس الموضوعات شأنها في ذلك شأن الأنواع الأخرى من ملفات الاستناد وهذه الوظائف هي[١٧] [١٨]:

١- وظيفة التقنين والإسناد :

حيث تعمل ملفات الاستناد الموضوعية من خلال هذه الوظيفة على توحيد شكل رأس

الموضوع المستخدم وتقديم الإحالات المختلفة سواء للأشكال المختلفة للرأس أو الرؤوس الأخرى ذات العلاقة.

٢- وظيفتا الإيجاد والتجميع :

وهذه الوظيفة ترتبط بالوظيفة السابقة حيث يؤدي التوحيد والثبات في الرؤوس المستخدمة إلى تجميع الأعمال المختلفة التي تنتمي لرأس موضوع واحد معاً ، فضلاً عما تقوم به الإحالات المختلفة من إرشاد المستفيد وتوجيهه إلى ما يريد بغض النظر عن المصطلحات التي استخدمها في بحثه .

٣- وظيفة معلوماتية :

يقدم ملف الاستناد فضلاً عن الحقول الخاصة بالرأس المستخدم والحقول الخاصة بالإحالات بعض الحقول الأخرى التي تتضمن معلومات تتعلق بمجال استخدام الرأس وقيود الاستخدام في حالة وجودها والمصادر التي تم الرجوع إليها فضلاً عن بعض المعلومات الأخرى التي قد تفيد المستخدم و/ أو المفهرس .

٤- وظيفة صيانة الفهارس وضبط جودتها :

يمكن أن تستخدم البيانات الاستنادية لتصحيح الأخطاء الواردة بالتسجيلات الببليوجرافية بفهارس المكتبات . وخاصة في حالة فهارس المكتبات كبيرة الحجم والتي يصعب القيام بعملية مراجعتها يدوياً ، حيث تتعاقد تلك المكتبات مع بعض موردي خدمات الاستناد للقيام بذلك من خلال ملف الاستناد بالإضافة إلى مجموعة من البرامج التي يقومون بتصميمها لذلك الغرض .

وقد أضافت التكنولوجيا الحديثة ويأتي في مقدمتها شبكة الإنترنت أبعاداً أخرى للوظائف التي يمكن أن يؤديها العمل الاسئنادي ومنها على سبيل المثال إمكانية وصول المستفيد إلى صفحة المعلومات Home Page الخاصة بالرأس الاستنادي سواء كان اسم شخص أو هيئة أو عنوان مقنن أو موضوع والمتاحة عبر خدمة النسيج العنكبوتي web من خلال الربط بين الرأس الاستنادي وما يتعلق به من صفحات معلومات على الشبكة أو الوصول للمصادر الرقمية الخاصة به مثل الأدلة والمعلومات البيوجرافية وغيرها من المصادر المرجعية الرقمية المتاحة[١٩].

رابعاً : الأهمية

في الوقت الذي تعاني فيه المكتبات على مستوى العالم بخفض الميزانيات وقلة العمالة المدربة تدريباً جيداً ، نجد أنه من الصعب الموازنة بين تلك العوامل وتقديم منتج جيد يتمثل في فهرس آلي محكم البناء . ويعد ملف الاستناد الجندي المجهول وراء بناء مثل هذا الفهرس فهو بمثابة الوظيفة الخفية التي تؤدي لنجاح الفهرس في تلبية احتياجات المستفيدين . ففي الوقت الذي يرى فيه المستفيدون التسجيلة الببليوجرافية بصيغة مارك (كأحد الاختيارات التي يقدمها الفهرس) فإن التسجيلة الاستنادية لا يطلع عليها المستفيد ولكنه يتلمس آثارها فيما يقدم له من تسجيلات ببليوجرافية من خلال وصوله إلى مايريد أو تقديم الإحالات التي تقوده أيضاً لما يريد[٢٠].

إلا أن ما حدث من ثورة هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما أثمرت عنه

من تطبيقات تكنولوجيـــة في مجـــال المكتبـــات والمعلومات بصفة عامة وفي قطاع العمليات الفنية ومن بينها الضبط الاستنادي بطبيعة الحال ، قـــد ساعد في حل هذه المعادلة الصعبة بصورة كبيرة . وكما تمت الإشارة إليه من قبل على الرغم من أن تلك التكنولوجيا قدمت لنا إمكانات بحث كبيرة من أهمها إمكانية البحث بالكلمات الدالة والبتـــر والبحث البولييني إلا أنها لم تغن عن وجود تقـــنين لرؤوس الموضوعات من خلال وجود ملف استناد مقروء آلياً يعمل على إرشاد المستفيد لما يريده أياً كانت المصطلحات التي استخدمها في بحثه مـــن خلال الإحالات المختلفة[٢١]. ففي مقارنـــة بـــين ملفات الاستناد وتقديمها لرؤوس موضوعات مقننة بالتسجيلة الببليوجرافية في مقابل البحث بالكلمات الدالة أظهرت العديد من الدراسات أهمية الضبط الاستنادي وأنه لا غنى عنه ، وأنه كلما نما حجم ملف التســـجيلات الببليوجرافيـــة وزاد كلمـــا أصبحت الحاجة ملحة لوجود ملف استناد أكثـــر من ذي قبل فعند البحث بالكلمات الدالة حتى في أكبر النظم على مستوى العالم والـــتي تســـتخدم البحث بالكلمات الموزونة مثـــل نظـــام مكتبـــة الكونجرس فسوف يحصل المستفيد على ناتج كبير جداً من المواد المسترجعة فيحقق نسبة عالية مـــن الاستدعاء حيث أن البحث بالكلمات المفتاحيـــة سوف يأتي له بكل التسجيلات الببليوجرافية التي ورد بها المصطلح ولكنه من ناحية أخرى لن يقدم له نسبة جيدة من التحقيق والصلاحية في النـــاتج المسترجع لأسباب من أهمها أن اللغة عموماً سواء الإنجليزية أو العربية أو غيرها من اللغـــات تتميـــز بالمترادفات وبالتالي قد ترد تسجيلات ببليوجرافية ورد بها المصطلح ولكن بمعن آخر غير الذي يريده المستفيد ، أو أن تأتي النتيجة له "صـــفر" إذا مـــا أدخل المصطلح بصيغة غير تلك التي تم استخدامها بالبيانات الواردة بالتسجيلة على الرغم من وجود ناتج بشكل مختلف للمصطلح[٢٢] [٢٣].

ويمكن أن نلخص فيما يلي أهمية الضـــبط الاســـتنادي الآلي للموضـــوعات بالنســـبة للمستفيدين:

١- مساعدة المستفيد في الوصول إلى التسجيلات الببليوجرافية التي يريدها أياً كان المصـــطلح الذي قام بالبحث تحته .من خـــلال إحالـــة أنظر . وهنا تتحقق وظيفتا الإيجاد والتجميع معاً .

٢- إحاطة المستفيد بالتسجيلات الببليوجرافيـــة ذات العلاقة بموضوعه والتي من الممكن أنها لم تكن بباله ، من خلال إحالة أنظر أيضاً .

٣- إمداد المستفيد بكل التسجيلات الببليوجرافية في موضوعه بشتى اللغات المستخدمة بالفهرس في حالة استخدام حقول الـــربط 7XX أو الحقل ٨٨٠ .

هذا فيما يتعلق بالمستفيد أما فيمـــا يتعلـــق بالمفهرس فوجود ملـــف اســـتناد آلي لـــرؤوس الموضوعات من شأنه أن يحقق الأهمية التالية :

١- ضبط الجودة في الفهارس الآلية من خـــلال توحيد الشكل المستخدم لرأس الموضوع ممـــا يعمل على الثبات في المداخل المستخدمة[٢٤].

٢- ملف الاستناد الآلي أكثر مرونة في التعامل من جانب المفهرس ويساعد على تقليـــل نســـبة الأخطاء خاصة الكتابية .

٣- تقدم التسجيلة الاستنادية معلومات إضافية للمفهرس خاصة بالرأس المستخدم مثل الحواشي التفسيرية التي توضح مجال استخدام الرأس ، والمصادر التي تم الرجوع إليها ، ومدى ملاءمة الرأس للاستخدام كمدخل إضافي و/أو إضافي بالتسجيلة الببليوجرافية وغير ذلك من المعلومات .

٤- يساعد ملف الاستناد الآلي بصورة كبيرة في عمليات نقل وتبادل التسجيلات الببليوجرافية و/أو الاستنادية . فالاتجاه يتزايد الآن أكثر من ذي قبل للمشاركة في الموارد والتي من بينها بطبيعة الحال التسجيلات الاستنادية لأسباب عديدة من بينها تقليل الوقت والجهد وخفض التكاليف[٢٥].

خامساً : موردو نظم وخدمات المعلومات

يتنوع الدور الذي يمكن أن يقوم به موردو نظم وخدمات المعلومات إلى المكتبات ومراكز المعلومات ما بين تصميم وتطوير النظم المتخصصة للعمل في مجال المكتبات أو تقديم بعض الخدمات مثل عمليات التحويل الراجع للبيانات وإعداد التسجيلات الببليوجرافية و/أو الاستنادية حسب الطلب . وقد لعب موردو النظم دوراً هاماً في خدمة المكتبات في هذا الصدد ، ولكننا إذا ما نظرنا إلى بدايات تصميم وتطوير نظماً للضبط الاستنادي نجد تخوفاً وإعراضاً من قبل الموردين في ذلك الوقت . وقد أشارت ماري مادن في بحث لها قدمته في مؤتمر حول الضبط الاستنادي نظمته LITA Institute في عام ١٩٧٩ والذي يعتبر أول مؤتمر للضبط الاستنادي بالولايات المتحدة الأمريكية ، أشارت إلى أسباب إعراض الموردين عن تقديم مثل تلك النظم وهي[٢٦]:

- التكلفة المرتفعة التي سوف يتكلفها تصميم نظام فرعي للضبط الاستنادي في ذلك الوقت .
- عدم اهتمام المكتبيين أنفسهم بهذا الأمر وبالتالي تحمل تكلفة عالية لوظيفة غير مطلوبة .

من بين الوسائل الهامة لبناء الملف الاستنادي لرؤوس الموضوعات الاستعانة بموردي خدمات المعلومات . وتعد هذه الطريقة هي الأكثر استخداماً من جانب الكثير من المكتبات في الدول الأجنبية ليس فقط في عملية بناء الملف ولكن أيضاً في عملية التحديث المستمر للملف على دفعات[٢٧] . ومن بين المصطلحات الذي ظهرت في هذا الصدد من واقع ما تم رصده بالإنتاج الفكري مصطلح Outsourcing والذي عرفته **جمعية المكتبات الأمريكية** على أنه : "التعاقد مع شركات خارجية أو مؤسسات لإنجاز الوظائف والمهام التي كان من الممكن لموظفي المكتبة القيام بها"[٢٨] واعتبرت لجنة المهام التابعة **لجمعية المكتبات الأمريكية** أن قرار الاستعانة بالخدمات الخارجية إذا ما بني على معلومات دقيقة عن احتياجات المكتبة يكون مفيداً بالنسبة لها.

وقد أجريت العديد من الدراسات المسحية بهدف اكتشاف مدى الاستعانة بالخدمات الخارجية لإنجاز العمليات الفنية في المكتبات والتي

من بينها بطبيعة الحال الضبط الاستنادي ، أحد تلك الدراسات تم إجراؤها في عام **١٩٩٨** بواسطة **مجلس المكتبات الحضارية** Urban Libraries Council وكان من بين النتائج التي توصلت لها تلك الدراسة أن ٦١% من بين المكتبات التي تم إجراء المسح عليها أجابت بأنها استعانت بموردي تلك الخدمات لإنجاز كثير من مهامها الفنية على أن الدراسة لم تفرد جانباً خاصاً بالضبط الاستنادي وإنما أجملته مع سائر العمليات الفنية[٢٩].

دراسة مسحية أخرى ركزت فقط على المكتبات الأكاديمية أجراها بينود وبورديو في عام **١٩٩٨** كذلك وقد وجدا أن ٧١% من مكتبات جمعية مكتبات البحث و ٥٦ % من غيرها من المكتبات الأكاديميه متوسطة الحجم تستعين بموردي الخدمات للقيام ببعض العمليات الفنية ، كما وجدا أن المكتبات كبيرة الحجم تستعين بتلك الموارد أكثر من المكتبات الصغيرة . وحينما تم تخصيص الضبط الاستنادي من بين العمليات الفنية في عملية المسح أشارت نتائج الدراسة إلى أن أكثر من نصف المكتبات التي تم إجراء المسح عليها ٥٥% من المكتبات تقوم بالاستعانة أو استعانت من قبل بالموارد الخارجية أو موردي النظم وفيما يتعلق بالـ ٤٥ % المتبقية من المكتبات فقد أشارت نسبة ١٤ % منها أنها تخطط للقيام بذلك في المستقبل[٣٠].

ويستخلص لنا شيري من تلك الدراسات وغيرها أن الاستعانة بالموارد الخارجية في العمليات الفنية بصفة عامة وفي الضبط الاستنادي بصفة خاصة أصبح ممارسة عامة شائعة في كلا النوعين من المكتبات العامة والأكاديمية بالولايات المتحدة الأمريكية .

مبررات الاستعانة بموردي خدمات المعلومات :

من خلال ما تم استعراضه من إنتاج فكري يرى شيري أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع المكتبات لذلك من بينها :

١- أن العمل الاستنادي عمل شاق .

٢- من الأفضل أن يبذل العاملون جهودهم في مناشط أخرى لا يمكن لموردي الخدمات القيام بها .

٣- التحكم في التكلفة من خلال المكتبة .

٤- زيادة الفعالية .

٥- أن العمل الاستنادي يحتاج إلى خبرة .

٦- تحسين وضبط الجودة في قاعدة البيانات .

أشهر موردي خدمات المعلومات على مستوى العالم :

- Library Technologies Inc. (LTI)
- OCLC'WLN MARC Record Service (MARS)
- MARCIVE
- Follett Software Inc.
- Autographics
- Internet systems , Inc.

سادساً : التكلفة

تعد قضية تكلفة بناء الملف الاستنادي وصيانته وتحديثه من أهم القضايا التي تقف حائلاً دون قيام الكثير من المكتبات ببناء ملفات الاستناد

الخاصة بها . إلا أنه " على الرغم من الضبط الاستنادي وما يرتبط به من أنشطة يستغرق حوالي نصف الوقت من عمل الفهرسة ، إلا أن الوقت والموارد الموجهة للضبط الاستنادي هو وقت وموارد أحسن استثمارها ، ذلك لأن وظيفة التجميع لا يمكن توفيرها بطريقة واضحة ما لم يتم الضبط الاستنادي"[٣١]. بل إن البعض يرى أن التكلفة التي تتحملها المكتبة بصورة غير مباشرة في حالة عدم وجود ملف استناد هي أكبر بكثير من تكلفة بناء الملف الاستنادي[٣٢] . كما أن الرضاء الذي يمكن أن يبديه المستفيد عند استخدامه خدمات المكتبة يرجع الفضل فيه بصورة غير مباشرة إلى ملف الاستناد[٣٣].

إلا أن انتشار استخدام شبكة الإنترنت على مستوى العالم قد ساعد في تخفيف وطأة التكلفة من خلال إمكانية المشاركة في البيانات الاستنادية طالما أن الجهات المتبادلة تسير بنفس الأسس والمعايير وطريقة العمل . وأبرز مثال على ذلك الملف الاستنادي لمكتبة الكونجرس والمتاح عبر شبكة الإنترنت[٣٤].

ويمكن للمكتبات أن تسلك في سبيل إنشاء الملف الاستنادي لها إحدى طريقتين :

١- الاستعانة بأحد موردي خدمات المعلومات والذي يقوم بالحصول على قاعدة البيانات الببليوجرافية للمكتبة ويقوم من خلالها بإنشاء تسجيلات الاستناد الموضوعية الخاصة بها استناداً على ما ورد بحقول القطاع 6XX بالتسجيلات الببليوجرافية . ثم يقوم بعد ذلك بتحميل تلك التسجيلات على النظام الآلي للمكتبة . وقد يتوقف دور مورد الخدمة على مجرد إمداد المكتبة بالتسجيلات الاستنادية لعدد محدد من التسجيلات الببليوجرافية ، على أن تقوم المكتبة بعمل التحديث المستمر لملف الاستناد من خلال العاملين فيها . أو أن تتعاقد المكتبة مع مورد الخدمة على أن يقدم لها تسجيلات الاستناد الموضوعية لأية تسجيلات ببليوجرافية تستجد بقاعدة البيانات – وفي هذه الحالة بالطبع يقوم المورد بمضاهاة رؤوس الموضوعات الواردة في التسجيلات الببليوجرافية الجديدة لإنشاء تسجيلات الاستناد لرؤوس الموضوعات التي لم يسبق إنشاء تسجيلات لها بالملف من قبل – وعادة ما يتم في هذه الحالة الاتفاق مع المورد على إمداده بالتسجيلات الببليوجرافية الجديدة على صورة دفعات كل فترة زمنية محددة . كما يتم الاتفاق على كيفية تحديد التكلفة .

٢- أما السبيل الثاني الذي من الممكن للمكتبة أن تسلكه لبناء الملف الاستنادي هو أن تستعين المكتبة بالعاملين بها لإنجاز تلك المهمة .

وبصفة عامة تلجأ المكتبات إلى الخيار الأول عادة والخاص باللجوء إلى أحد موردي الخدمات في حالات التحويل الراجع للبيانات عندما تتحول المكتبة من الشكل التقليدي للفهارس إلى الشكل المحسب حيث تواجه المكتبة بكم هائل من رؤوس الموضوعات المطلوب إعداد التسجيلات الاستنادية لها والتي سوف تؤثر على كفاءة الفهرس خاصة حينما يكون حجم المكتبة كبيراً . أما في حالة المكتبات صغيرة الحجم والمكتبات الحديثة الإنشاء

التي تشرع في بناء الملف الببليوجرافي لها فإنها من الممكن أن تستعين بالعاملين بها لبناء الملف الاستنادي بالتوازي مع الملف الببليوجرافي .

وأياً كان السبيل الذي سوف تسلكه المكتبة فلابد لها من القيام بحساب التكلفة الخاصة بكلا البديلين لتحديد أنسبهما بالنسبة لها في ضوء إمكاناتها ومواردها . وهناك عوامل كثيرة تتعلق بحساب التكلفة من بينها على سبيل المثال :

١- عدد التسجيلات المطلوب إنجازها بالملف .

٢- الوقت المطلوب لإنجاز تلك المهمة .

٣- عدد العاملين المؤهلين للقيام بمثل ذلك العمل .

٤- عدم حاجة المكتبة لهؤلاء العاملين للقيام بأعمال أخرى .

أما على الصعيد العربي تفتقد المكتبات ثقافة اللجوء إلى أحد موردي الخدمات للقيام بإنشاء الملف الاستنادي لها وترى الباحثة أن ذلك يرجع لعدة عوامل من بينها :

١- عدم وجود موردي خدمات المعلومات الذين يمكن لهم تقديم تسجيلات استناد لرؤوس موضوعات عربية وفقاً للأدوات والسياسات التي تسير بها مكتباتنا إلا فيما ندر . حيث نجد الآن وبعد عقدين من الاهتمام بقضية الضبط الاستنادي في النظم الآلية التجربة الرائدة التي يقدمها مشروع الفهرس العربي الموحد والتي ما زالت تحت الإنشاء .

٢- عدم الوعي من جانب موردي الخدمات بأهمية التسجيلات الاستنادية واعتبارها أحد الأنشطة الرئيسية التي ينبغي أن تقدمها .

٣- عدم الوعي من جانب المكتبات بأهمية وجود ملف للاستناد والإنفاق على بنائه من خلال الاستعانة بأحد موردي الخدمات .

سابعاً : نماذج من المشروعات والجهود العربية والعالمية

* مركز التحسيب على الخط المباشر OCLC

أنشئ مركز تحسيب المكتبات على الخط المباشر في عام **١٩٦٧** بهدف دعم أعضاءه من مكتبات ومؤسسات تعليمية وإمدادهم بالخدمات والمنتجات الإلكترونية والتي تعد التسجيلات الببليوجرافية والاستنادية على رأسها . ويعد أكبرشبكة مكتبات على مستوى العالم حيث يضم ١٨,٠٠٠ مكتبة بالولايات المتحدة وغيرها من دول العالم .

وتعد خدمة توزيع التسجيلات الاستنادية إحدى الخدمات الهامة التي يقدمها مرفق OCLC . وترجع بدايات تقديم تلك الخدمة إلى عام **١٩٩٢** حينما قام OCLC بالتعاقد مع جامعة هارفارد لتصحيح الرؤوس الواردة بتسجيلاتها الببليوجرافية ، وقد اشتملت تلك الرؤوس على أسماء أشخاص وهيئات وعناوين مقننة بالإضافة إلى رؤوس موضوعات مستقاة من قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس وقائمة رؤوس الموضوعات الطبية . وقام المرفق بتصحيح تلك الرؤوس بالاستعانة بصورة أساسية بالملف

الاستنادي لمكتبة الكونجرس وقام كذلك بمتابعة وإرسال التحديثات التي تطرأ على التسجيلات الاستنادية للرؤوس المختارة . وعند الانتهاء من عمليات المعالجة على ملف تسجيلات جامعة هارفارد البالغة تسجيلاته ٣,٠٦٣,٢٧٦ تسجيلة ، كان OCLC قد صحح ١٣٩,٨٨٨ اسم هيئة و٢٩٨,٨٨٥ رأس موضوع من قائمة مكتبة الكونجرس و٣٣٥,٥٨٠ اسم شخص وتولد عن تلك العملية ٤٨٥,٤٢٢ تسجيلة استنادية من ملف الكونجرس من جملة ٧٧٤,٣٥٣ رأس قد تم تصحيحه .

وبالإضافة إلى مشروع جامعة هارفارد قام OCLC بعمل تصحيح للرؤوس بالفهرس الموحد في عام **١٩٩٣** وقد انتهى المرفق من تصحيح رؤوس الموضوعات الواردة بالتسجيلات الببليوجرافية باتلفهرس الموحد في القطاع 6XX والتي قيمة المؤشر الثاني لها ٠ والتي بلغت ١,٩٨٨,٨٩٥ رأس في ديسمبر من عام **١٩٩٣** . وتوالت عمليات مراجعة وتدقيق الرؤوس على اختلاف أنواعها فيما بعد[٣٥].

وقد قام المرفق بتصميم برنامج آلي يقوم بتصحيح الرؤوس الاستنادية الخاصة بالتسجيلات الببليوجرافية كما تمت الإشارة إليه منذ قليل ، وذلك بمضاهاتها بالرؤوس الاستنادية في ملف استناد مكتبة الكونجرس . حيث تقوم المكتبات بصورة دورية على فترات بإرسال التسجيلات الببليوجرافية الجديدة التي تقوم بإعدادها ويقوم البرنامج الآلي بمضاهاة الرؤوس بالتسجيلات الاستنادية ، وبالنسبة لتلك الرؤوس الاستنادية التي لا توجد بملف الكونجرس يتم البحث عنها في التسجيلات الببليوجرافية الخاصة بالفهرس العالمي World Cat ليتم إعداد تسجيلة استنادية جديدة لها ويتم إضافتها إلى ملف استناد مكتبة الكونجرس وكذلك التسجيلات الخاصة بالمكتبة . وبذلك يتم تحديث الملف الاستنادي لمكتبة الكونجرس من خلال المكتبات المختلفة على مستوى العالم[٣٦].

• برنامج الاستناد لرؤوس الموضوعات التعاوني SACO

ترجع البدايات المبكرة لهذا لمشروع إلى عام ١٩٨١ من خلال خطاب تم توجيهه من المكتبة الوطنية الاسترالية إلى رئيس قسم العمليات الفنية بمكتبة الكونجرس آنذاك السيدة هنريت أفرام . وقد طلبت المكتبة الوطنية الاسترالية في هذا الخطاب وجود آلية ما لتضمين رؤوس موضوعات استرالية بقائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس . ولكن كان يتم إرسال الرؤوس المقترحة وتعديلاتها عبر البريد العادي ثم بعد ذلك من خلال الفاكس ولكن المشروع أمكن تحقيقه بفضل التكنولوجيات الحديثة في عام **١٩٩٢** بما يسمح بإضافة رؤوس الموضوعات التي ترد بالتسجيلات الببليوجرافية وغير موجودة بالملف الاستنادي لمكتبة الكونجرس إلى هذا الملف شريطة أن تكون مبنية باتباع نفس الأساليب والإرشادات التي تبنى بها الرؤوس في قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس[٣٧].

وتشترك في هذا البرنامج الآن ٧٠ مكتبة من مختلف أنحاء العالم . ويسمح هذا البرنامج للأعضاء بإرسال مقترحاتهم لتعديل بعض الرؤوس الواردة بقائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس أو

الإضافة إليها وكذلك الأمر فيما يتعلق بخطة تصنيف مكتبة الكونجرس . ويعد البرنامج التعاوني للاستناد الموضوعي أحد أربعة برامج تعاونية هامة للفهرسة التعاونية ضمن المشروع الأم برنامج الفهرسة التعاونية Program for Cooperative Cataloging (PCC) , تبنتها مكتبة الكونجرس بالتعاون مع غيرها من المكتبات ومرافق المعلومات الأخرى مثل مركز التحسيب على الخط المباشر OCLC وشبكة مكتبات البحث RLN . والبرامج الثلاثة الأخرى هي: برنامج الاستناد للأسماء Name Authority Cooperative Project (NACO) ، برنامج الفهرسة التعاوني للمسلسلات Cooperative Online Serials Program (COSER) ، وبرنامج التسجيلات الببليوجرافية للمنفردات التعاوني Monographic Bibliographic Record Program (BIBCO).[٣٨]

وقد تشتمل المقترحات على رؤوس موضوعات جديدة لم تغطها قائمة رؤوس مكتبة الكونجرس بعد. وتتم مراجعة تلك الرؤوس المقترحة من جانب مكتب السياسات والدعم الفني بقسم الفهرسة التابع لمكتبة الكونجرس . وقد تستغرق تلك العملية في المتوسط ستة أسابيع بدءً بإرسال الرؤوس المقترحة من جانب المكتبات المشاركة وحتى مراجعتها ومن ثم إضافتها إلى الملف الاستنادي لمكتبة الكونجرس وتوزيعها على المرافق المختلفة[٣٩].

وقد تم ربط البرنامج الآن مع ما يسمى البوابات الموضوعية والتي يمكن تعريفها في سياق برنامج SACO على نحو ما ورد في مقال لجون كيريمونر وآخرون في عام ١٩٩٨ على أنها وسيلة أو إمكانية تسمح بتيسير الإتاحة والوصول إلى الموارد المتاحة عبر شبكة ما في قطاع موضوعي معين ، والمثال على تلك البوابات الموضوعية هو العديد من صفحات المعلومات المتاحة عبر النسيج العنكبوتي Web والتي تقدم قوائم من الروابط لمصادر المعلومات المتاحة عبر الشبكة . ويشتمل برنامج SACO في صفحة المعلومات الخاصة به على قائمة بالمصادر التي يمكن الاستفادة منها في كيفية إنشاء رؤوس الموضوعات . فهو يعد بوابة موضوعية هامة ليس فقط للوصول للمصادر التي تساعد في إنشاء رؤوس الموضوعات ولكن أيضاً تستخدم كوسيلة لإرسال رؤوس الموضوعات المقترحة أو التعديلات ، فهي وسيلة للمفهرسين والهيئات لإدراج مصطلحاتهم ضمن قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس وبالتالي فهي وسيلة هامة لتحديث القائمة[٤٠].

كيفية الاشتراك في البرنامج :

يمكن للمكتبات التي ترغب في الاشتراك في البرنامج أن تقوم بزيارة الموقع الخاص به عبر شبكة الإنترنت ، والموافقة على اتباع إرشادات قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس وإرسال الرؤوس المقترحة من خلال النموذج المتاح عبر الموقع الذي يتيح لمستخدميه المساعدات والتسهيلات اللازمة لتيسير تلك العملية من نماذج خاصة بملأ البيانات عن المصطلحات المقترحة ، والإرشادات وبوابة موضوعية للمصادر اللازمة . وبصفة عامة فهناك مجموعة من المتطلبات التي لابد أن ترفق مع الرؤوس المقترحة وهي[٤١]:

١- الإشارة إلى تطبيق المكتبة للإرشادات الواردة في الطبعة الحالية من قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس .

٢- وجود إمكانية للبحث في الملف الاستنادي لرؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس والمتاح مجاناً عبر الإنترنت ، وذلك لضمان عدم وجود رأس الموضوع بالقائمة سلفاً ، وأن يكون من الرؤوس المقترحة التي مازالت تحت الإعداد .

٣- إمكانية الوصول إلى النسخة الحالية من القائمة الهجائية للتقسيمات الفرعية العامة الخاصة بقائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس Free-Floating Subdivisions لضمان عدم وجود المصطلح كتقسيم فرعي .

٤- إمكانية الوصول إلى النسخة الحالية من صيغة مارك ٢١ لبيانات الاستناد .

*** التجربة الروسية :**

لقد كان الفهرس الإلكتروني الخاص بمكتبة جمهورية روسيا (RSL) Russian State Library حتى عام ٢٠٠٣ يشتمل على التسجيلات الببليوجرافية باللغة الروسية واللغات الأوربية والتي تم إدخالها باستخدام برنامج أليف Aleph وفقاً لصيغة مارك ٢١ ، وفي عام ٢٠٠٣ قررت المكتبة فهرسة الكتب والمسلسلات بلغة الشعوب التي كان يتكون منها الاتحاد السوفيتي السابق مما تطلب معاجة خاصة لنقاط الإتاحة التي يعتمد الحصول عليها في المقام الأول على ملفات الاستناد . وحتى عام ٢٠٠٣ لم يكن بالمكتبة الوطنية الروسية سوى ملفين للاستناد ملف للهيئات الدولية والأجنبية ، وملف للمؤلفين في قطاعات خاصة وقد أعدت التسجيلات الاستنادية بهذين الملفين وفقاً لصيغة USMARC ، ولكن منذ ذلك التاريخ قام العاملون بالضبط الاستنادي بتنشيط مهامهم من أجل إنشاء وصيانة ملفات استناد تغطي كافة الرؤوس الواردة بالتسجيلة الببليوجرافية . وقد قامت المكتبة بتجربة للتغلب على الحاجز اللغوي ما بين اللغة الأصلية للوعاء ولغة الفهرسة من خلال عمل تسجيلتي استناد لكل رأس إحداهما باللغة الروسية والأخرى بلغة العمل مع الربط بينهما بإحالة أنظر أيضاً في كلا التسجيلتين .

وكان من أهم القرارات التي اتخذها المسئولون عن المشروع التعاون وتقسيم الواجبات والمهام بين المكتبتين الوطنيتين بروسيا . فمكتبة جمهورية روسيا RSL سوف تكون الجهة الرسمية الوطنية المسئولة عن إنشاء وصيانة الملف الاستنادي لأسماء الأشخاص ، بينما توكل إلى المكتبة الوطنية الروسية مسئولية إنشاء وصيانة الملف الاستنادي للهيئات والملف الاستنادي للموضوعات . على الرغم من أن كل مكتبة منهما تسير بصيغة اتصال تختلف عن الأخرى (مارك ٢١ وصيغة مارك الروسية) وبنظامين آليين مختلفين ويتم التحويل بين الصيغتين[٤٢] . وإن كان من الأفضل العمل على توحيد صيغة الاتصال لتوفير الوقت الناتج عن عمليات التحويل .

الملف الاستنادي الوطني للموضوعات في روسيا[٤٢] :

ومن الجدير بالذكر أن المكتبات الروسية شهدت نشاطاً موسعاً في الأعوام الماضية في مجال الفهرسة التعاونية بصورة فعالة نتيجة للعمل بصيغة اتصال معيارية متمثلة في صيغة مارك الروسية ولغة موحدة من خلال العمل على إنشاء أداة أو قائمة لرؤوس الموضوعات . وبالتالي فإن المكتبات الروسية قد بدأت في تذليل عقبات إنشاء الملف الاستنادي للموضوعات مع إعداد دليل إرشادي للتحليل الموضوعي على نسق الدليل الخاص بمكتبة الكونجرس .

دوافع إنشاء الملف الاستنادي للموضوعات :

إن وجود ملف استنادي لرؤوس الموضوعات بالمكتبات الروسية من شأنه أن يحقق المنافع التالية :

١- يساعد في توزيع التسجيلات الببليوجرافية والتبادل بها .

٢- يساعد في إنشاء الفهارس الموحدة وعلى مستويات متفاوتة .

٣- يساعد في نشر الببليوجرافيات المشتركة فيما بين المكتبات الروسية وبعضها .

٤- يساعد في إمداد المستفيدين بإتاحة مقننة وموحدة للمعلومات سواء على مستوى الفهارس الموحدة أو على مستوى المكتبات .

وبالاطلاع على تجارب المكتبات الكبرى على مستوى العالم ، وجد القائمون على إنشاء الملف طريقتين يمكن أن تسلك المكتبة الوطنية إحداهما لإنشاء الملف الاستنادي لرؤوس الموضوعات والإرشادات والقواعد الخاصة به :

١- العمل على إنشاء قائمة رؤوس موضوعات وطنية وما يرتبط بها من قواعد وإرشادات ، احتذاءً بما قامت به دول مثل ألمانيا ، فنلندا ، بولندا ؛ أو

٢- إنشاء الملف الاستنادي الروسي للموضوعات اعتماداً على قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس وتعديل وتهيئة الدليل الإرشادي الخاص بها ليتناسب مع المكتبات الروسية .

ونتيجة لأن المكتبات الروسية لها باع طويل وخبرة في مجال النظرية والتطبيق في عملية التحليل الموضوعي والفهارس الموضوعية ، حيث ظهر أول فهرس موضوعي في روسيا في أواخر القرن السابع عشر ، نتيجة لذلك فقد فضلت المكتبة الوطنية الروسية إنشاء الملف الاستنادي الخاص بها بدلاً من الاعتماد على قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس ، وسوف يحقق هذا الاتجاه ما يلي :

- المحافظة على الممارسات الوطنية وتطويرها .
- تحقيق معدلات أفضل من الفعالية ، وتوفير الوقت الذي كان سينقضي في عملية تعديل وتهيئة القوائم الأجنبية .

وقد طرح هذا الموضوع للمناقشة في العديد من المؤتمرات والحلقات النقاشية . وقد قامت المكتبة الوطنية الروسية بتنظيم حلقة نقاشية سنوية لمناقشة ومتابعة مشكلات إنشاء الملف الوطني لرؤوس الموضوعات الخاص بها (NSAF) National Subject Authority File . وقد كان من أهم نتائج الحلقة النقاشية التي عقدت في

سانت بترسبرج في عام ١٩٩٨ اختيار الملف الاستنادي للموضوعات الخاص بالمكتبة الوطنية الروسية National Library of Russia Subject Authority File (NLR SAF) ليكون هو النواة لإنشاء الملف الاستنادي الوطني للموضوعات في المكتبات الروسية ويرجع تاريخ الفهرس الموضوعي بالمكتبة الوطنية الروسية وكذلك قائمة رؤوس الموضوعات إلى أواخر العشرينيات من القرن العشرين وقد كانت تلك القائمة في شكل بطاقي .

وقد تم تحويل القائمة إلى الشكل المقروء آلياً في عام ١٩٩٨ باستخدام صيغة مارك الروسية لبيانات الاستناد والتي تتوافق مع مارك العالمي ، وتشتمل على أكثر من مليون رأس مقسمة إلى القطاعات التالية :

- أسماء الأشخاص وأسماء العائلة .
- أسماء الهيئات .
- العناوين المقننة .
- المصطلحات الموضوعية .

وبالنسبة للمحتوى فتشتمل القائمة على البيانات التالية عن كل رأس :

- إحالة أنظر .
- إحالة أنظر أيضاً (ويوضح فيها العلاقات الهرمية بين المصطلحات)
- الحواشي التفسيرية .
- تعليمات الاستخدام .
- أرقام التصنيف .
- معلومات أخرى حسب الحاجة .

وتستخدم القائمة في التحليل الموضوعي لكافة أشكال أوعية المعلومات ، وهي تغطي جميع قطاعات المعرفة البشرية .ويتم تحديث القائمة باستمرار ، حيث يضاف إلى الملف سنوياً ما يقرب من ١٢,٠٠٠ تسجيلة جديدة .

آلية تحديث القائمة :

١- حينما ترد إلى المكتبة الوطنية الروسية مقتنيات جديدة في مرحلة الإعداد الفني لهذه المقتنيات يتم تحديد ما إذا كان هناك حاجة لإضافة رؤوس جديدة أو إجراء بعض التغييرات على الرؤوس الموجودة بالقائمة من قبل .

٢- يتم إرسال مقترح إما بإضافة رؤوس جديدة أو إجراء تغييرات على الرؤوس القديمة .

٣- يقوم فريق العاملين المسئول عن عملية الضبط الاستنادي بمراجعة المقترحات أولاً بأول على فترات محددة وإجراء التعديلات اللازمة .

٤- يتم إضافة التعديلات إلى القائمة لتحديثها والعمل بها ليس فقط في المكتبة الوطنية الروسية وإنما في مختلف المكتبات في روسيا (احتذاءً بما تقوم به مكتبة الكونجرس في تحديث قائمتها)

*** التجربة الإيطالية :**

بدأ التفكير في إنشاء ملفات استناد آلية تخدم الببليوجرافية الوطنية الإيطالية منذ عام ١٩٨٩ عن طريق جماعة ICCU-BNCF . حيث قامت تلك الجماعة بتحليل المعايير الدولية التي أصدرتها الإفلا

obeikandl.com

والمتاحة في ذلك الوقت Guidelines for authority and reference entries, (GARE) والتي نشرت في عام ١٩٨٤ . وكذلك تحليل صيغة مارك العالمية للاستناد الصادرة في عام ١٩٩١ UNIMARC/ A وقامت الجماعة بتحديد العناصر الأساسية مع المقارنة بين تلك المعايير الدولية والقواعد الوطنية . وقامت اللجنة بإنهاء عملها في ١٩٩١ بإعداد وثيقة بالمعايير والمواصفات الفنية التي ينبغي على المكتبات الإيطالية اتباعها من أجل الدخول في عمليات التعاون في هذا الصدد بهدف توحيد العمل وضبط الجودة في ظل هذا العدد من المكتبات المتعاونة لتؤدي في النهاية إلى إنشاء الملف الاستنادي الوطني بفضل إسهامات المكتبات المختلفة إضافة إلى المكتبة الوطنية .

إلا أن المشروع قد تعثر على الرغم من التخطيط الجيد ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود الدعم المالي ، إلا أن المؤسسة قد حصلت على دعم مادي لإجراء دراسة لإعادة هيكلة الخدمات الببليوجرافية في إيطاليا بالتعاون مع المكتبة الوطنية المركزية بفلورنسا National Central Library of Florence . وقد دعت كل هذه الدراسات إلى ضرورة وجود ملف استناد قومي وقد تم تقسيم المشروع إلى عدة مراحل ويشترك في هذا المشروع الآن العديد من المكتبات بإيطاليا على اختلاف أنواعها مثل، BNCR, the Biblioteca Nazionale Braidense (Milan) CILEA university consortium the University Library of Bologna ICCU . وقد تم تنظيم مجموعة من الدورات التدريبية للعاملين في المشروع مع إعداد دليل إرشادي مفصل . مع متابعة مراجعة الملف أولاً بأول[٤٤][٤٥] . وقد كان اهتمام المشروع في المقام الأول بأسماء الأشخاص والعناوين المقننة . وفي عام ٢٠٠١ تم تنظيم حلقة نقاشية دولية لعرض آراء الخبراء والمهتمين سواء الإيطاليين أو الأجانب بشأن تطوير أداة للتحليل الموضوعي باللغة الإيطالية ، كما تمت المشاورة مع المكتبات ومراكز المعلومات الإيطالية .

لقد قام المسئولون عن هذا المشروع بالمكتبة الوطنية المركزية بفلورنسا بالاعتماد على قائمة رؤوس الموضوعات الإيطالية Soggettario والعمل على تطويرها لتواكب التغيرات التي حدثت . وقد نشرت قائمة رؤوس الموضوعات هذه في عام ١٩٥٦ بإشراف BNCF وهي عبارة عن مجموعة من المصطلحات الموضوعية المقننة والتي ترتبط بشبكة من الإحالات . إلا أن القائمة تعتمد على الربط اللاحق للمصطلحات فلا تقدم تقسيمات ترتبط بالمصطلح ولكنها تقدم أمثلة لبعض المصطلحات وتقسيماتها كأمثلة من الممكن أن تنسحب على مصطلحات أخرى . وقد تبنت المكتبة الوطنية القائمة وقامت بتطويرها وتحديثها من خلال الاستعانة بالقوائم الخاصة بالمصطلحات الجديدة التي تم إضافتها للببليوجرافية الوطنية الإيطالية للأعوام ١٩٧٧، ١٩٨٢ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٩ وتم إنشاء العلاقات والروابط الخاصة بالرؤوس المضافة . وقد ربط كل مصطلح جديد بالتسجيلة الببليوجرافية التي تم استخدامه بها لأول مرة ، وقد تمت الاستعانة كذلك في تطوير

القائمة بالبطاقات الاستنادية التقليدية التي كان يستعين بها المفهرسين والتي كانت تشتمل على العديد من البيانات الهامة الخاصة بالرأس مثل الأشكال الأخرى ، الأشكال ذات العلاقة ، المصادر التي تم الرجوع إليها[٤٦].

*** التجربة الاسترالية[٤٧] :**

لقد أولت المكتبة الوطنية الاسترالية اهتماماً كبيراً بعملية الضبط الاستنادي كأحد الركائز الهامة لتقديم إتاحة فعالة للمستفيدين لما تكفله من ثبات وضبط للجودة بالفهرس كما سبق الحديث عنه من قبل ، فضلاً عما تقدمه من إمكانية المشاركة في البيانات وتبادلها سواء الببليوجرافية أو الاستنادية . وتشارك المكتبة بدور بارز فيما يتعلق بإرسال المقترحات للرؤوس الجديدة أو إجراء تغييرات على الرؤوس القديمة بقائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس فيما يخص المصطلحات الاسترالية .

ولقد تنبهت المكتبة الوطنية الاسترالية إلى ضرورة توافر المعايير والأدلة الإرشادية التي تكفل توحيد وثبات العمل وإمكانية التبادل بالبيانات الناتجة أو الاستفادة من المرافق الأخرى في الحصول على البيانات الاستنادية وذلك من خلال ما يلي :

- تمت صياغة التسجيلات الاستنادية وفقاً لأحدث الطبعات المتاحة من أدوات العمل والقواعد مثل قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية، الدليل الإرشادي للفهرسة الموضوعية الخاص بمكتبة الكونجرس .
- تستخدم المكتبة صيغة مارك ٢١ للبيانات الاستنادية ، وتشتمل التسجيلة على كل عناصر البيانات المطلوبة على المستوى الوطني .
- تستخدم المكتبة قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس .

ملف الاستناد الموضوعي بالمكتبة الوطنية الاسترالية :

يعتمد الملف الاستنادي الموضوعي بصورة أساسية على الملف الاستنادي لمكتبة الكونجرس ، بالإضافة لذلك هناك قائمة خاصة يدرج بها رؤوس الموضوعات والإحالات التي تستخدم في الببليوجرافية الوطنية والتي لا تزال مقترحة حتى تقوم مكتبة الكونجرس باعتمادها وضمها للقائمة الخاصة بها .

المكانز الأخرى :

بالإضافة إلى قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس تستخدم المكتبة في بناء الملف الاستنادي للموضوعات بها المكانز التالية والتي قامت بإعدادها :

١- thesaurus Occupations وتستخدم بعض مصطلحاته في التسجيلات الخاصة بالمخطوطات والتسجيلات الصوتية الخاصة بالتاريخ الشفوي والصور .

٢- Thesaurus APAIS وتستخدم مصطلحاته في التسجيلات الببليوجرافية الخاصة بالكشافات وقواعد البيانات .

إنشاء التسجيلات الاستنادية لرؤوس الموضوعات والأسماء الجغرافية :

هناك قاعدة عامة يسير عليها العاملون كما حددتها السياسة وهي عدم إنشاء أية تسجيلة استنادية لرأس موضوع موجود بقائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس ، ولكن ما يتم هو إنشاء مقترحات لرؤوس جديدة أو تعديلات وتغييرات على رؤوس موجودة بالقائمة . وفيما يتعلق بالأسماء الجغرافية فيتم إرسال مقترحات بها إذا ما حدث ارتباك بينها وبين ما ورد بملف مكتبة الكونجرس للأسماء أو أن هناك حاجة خاصة للتعديل .

ويتم مناقشة المقترحات مع المدير وفقاً للسياسة التي تم إقرارها والمعايير الببليوجرافية التي تسير عليها المكتبة للتأكد من صحتها . وتسير تلك العملية وفقاً للآليات التالية :

١- يتم استقبال وإرسال كافة المقترحات في المكتبات الاسترالية عبر قسم خدمات الببليوجرافية الوطنية National Bibliographic Database Services section . و يقدم القسم الإرشادات التالية للمكتبات الاسترالية لمساعدتها وتوجيهها في هذا الشأن ومنها :

* نموذج استمارة المصطلحات المقترحة ، وكذلك تعليمات استخدام النموذج .

* نموذج استمارة التغييرات المطلوب إجراؤها على المصطلحات القديمة ، وكذلك تعليمات استخدام النموذج .

٢- يتم إنشاء تسجيلات استنادية لكافة المصطلحات المقترحة ، ويتم تسجيل حالة المصطلح . وإذا ما تمت الموافقة على المقترح وقبوله في قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس يتم تحديث تسجيلة الاستناد الخاصة به كرأس منشأ وفقاً لقائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس ، أما إذا لم يتم قبوله فمن الممكن ضمه إلى قائمة رؤوس الموضوعات المكملة لقائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس Australian extension to LCSH

الجهود العربية :

باستقراء الإنتاج الفكري العربي المنشور ومواقع المكتبات والمؤسسات المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات نستطيع رصد تجربتين تسيران بخطى ثابتة نحو الاتجاه الصحيح في بناء ملفاتها الاستنادية وإن كانت تلك التجربتان ما زالتا في طور النشوء ولكن القائمين عليهما قد خططا بصورة سليمة لهذين المشروعين من خلال :

- استخدام صيغة مارك ٢١ كصيغة اتصال عالمية هي الأكثر استخداماً على مستوى العالم، كما أنها مدعمة من جانب المرافق الببليوجرافية الكبرى مثل OCLC ومكتبة الكونجرس .
- العمل باستخدام أدوات فهرسة وتصنيف معيارية معمول بها عالمياً مثل استخدام خطة تصنيف ديوي وقائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس هذا فيما يتعلق بالإنتاج الفكري الأجنبي واستخدام قائمة رؤوس

الموضوعات العربية الكبرى بالنسبة للإنتاج الفكري العربي ومن الممكن أن يساندها بعض المكانز الصادرة عن جامعة الدول العربية أو اليونسكو .

- استخدام أنظمة آلية تدعم بناء الملفات الاستنادية وفقاً لصيغة مارك ٢١ وتسمح بعمليات تصدير واستيراد التسجيلات الاستنادية مما يسمح بإمكانية تبادل تلك التسجيلات فيما بين المكتبات وبعضها البعض .

وسوف نعرض فيما يلي لبعض المعلومات الخاصة بهاتين التجربتين:

*** مكتبة الإسكندرية :**

تعد مكتبة الإسكندرية من أوائل المكتبات على المستوى العربي التي اهتمت ببناء الملفات الاستنادية المختلفة لتحقيق فعالية أكبر لفهرسها ، حيث قامت ببناء الملف الاستنادي للأسماء والذي قطعت فيه شوطاً كبيراً ، والملف الاستنادي للموضوعات والذي لا يزال في بداياته .

وقد تنبهت المكتبة لضرورة الالتزام بالمعايير الدولية من أدوات عمل وصيغ اتصال ، حيث تستخدم المكتبة قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى لإنشاء التسجيلات الاستنادية لرؤوس الموضوعات العربية وذلك بصورة أساسية مع الاستعانة بالمكنز الموسع عند الحاجة ، وقائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس لرؤوس الموضوعات الأجنبية ، فضلاً عن استخدام قائمة رؤوس الموضوعات الفرنسية . وفيما يتعلق بصيغ الاتصال فالمكتبة تستخدم صيغة مارك ٢١ للبيانات الاستنادية من خلال برنامج VTLS .

وتقوم المكتبة بتحميل التسجيلات الاستنادية لرؤوس الموضوعات باللغات الأجنبية من مرفق OCLC مع إدخال التعديلات المحلية عليها . بينما تقوم بإنشاء التسجيلات الاستنادية لرؤوس الموضوعات العربية .

وفي حالة عدم وجود مصطلح مناسب بقائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس تقوم المكتبة بإرسال مقترح بالمصطلحات المطلوبة أو تعديلاتها .

هذا وتسير المكتبة بخطى ثابتة في عملية بناء الملف الاستنادي للموضوعات بها ليكون نواة لبناء ملف استناد وطني في مصر بالتعاون مع دار الكتب الوطنية .

*** الفهرس العربي الموحد[٤٨] :**

يعد مشروع الفهرس العربي الموحد أحد مشروعات البنية الأساسية لمجتمع المعلومات العربي ، ويقوم المشروع بعمل حصر شامل للإنتاج الفكري العربي المنشور وإعداد تسجيلات ببليوجرافية معيارية له وفقاً للقواعد والمعايير الدولية وذلك بهدف توحيد بيانات التسجيلات ومن ثم تسهيل تبادلها بين المكتبات مما يعمل على تجنب تكرار فهرسة الكتاب الواحد في أكثر من مكتبة احتذاءً بمشروع OCLC وغيره من المرافق الببليوجرافية .

ويعد هذا المشروع ترجمة للتوصيات التي نادت بها الكثير من المؤتمرات والندوات

لاختصاصيي المكتبات والمعلومات . وقد تبنت مكتبة الملك عبد العزيز العامة مسئولية تنفيذ المشروع بالتضامن مع عدد من المكتبات والهيئات العربية الكبرى عقب صدور المرسوم الملكي رقم (٢٦٣٤٦) بتاريخ ١٤٢٢/١٢/١٩ هـ .

أهداف المشروع :

هناك مجموعة من الأهداف التي يسعى المشروع إلى تحقيقها وفقاً لما ورد في الدليل الإرشادي الصادر عن هيئة المشروع عبر الموقع الإلكتروني الخاص به ، نذكر من بينها :

١- حصر الإنتاج الفكري العربي في قاعدة بيانات معيارية موحدة .

٢- توحيد الجهود العربية الرامية إلى تقنين أعمال الفهرسة والتصنيف .

٣- تحقيق المشاركة في الموارد .

٤- خفض التكاليف المترتبة على تكرار عمليات الإعداد الفني للوعاء .

٥- خدمة الباحثين وتشجيع البحث العلمي .

الخدمات التي يقدمها الفهرس العربي الموحد :

انطلاقاً من الأهداف التي تم ذكرها يقدم المشروع مجموعة من الخدمات للمكتبات المشتركة به ، من هذه الخدمات :

١- تصدير التسجيلات الببليوجرافية إلى الأنظمة المختلفة بالمكتبات المشتركة .

٢- تصدير التسسجيلات الاستنادية إلى الأنظمة المختلفة بالمكتبات المشتركة .

٣- استيراد التسجيلات الببليوجرافية والاستنادية من جانب المكتبات الإعضاء .

٤- خدمات ضبط الجودة في الفهارس والتي تتمثل في مراجعة محتوى التسجيلات المضافة من قبل الأعضاء والقيام بتصحيح مختلف الأخطاء ، مع إرسال نسخة منها إلى المكتبة المنشئة للتسجيلة ، ومن بين عمليات ضبط الجودة هذه مراجعة عملية الضبط الاستنادي للتسجيلات.

٥- خدمات الدعم الفني والمساعدة الفنية لمفهرسي المكتبات المشاركة في المشروع من خلال : توفير الأدلة الإرشادية الخاصة بالعمل وكذلك توفير أدوات العمل المختلفة ، ومن بينها الأدلة الخاصة بالضبط الاستنادي — تنظيم الدورات التدريبية — مناقشة المشاكل التي تواجه المفهرسين في الفهرسة ومحاولة إيجاد حلول لها .

٦- الإيواء المؤقت للفهارس والتي تتمثل في تمكين المكتبات التي لا يتوافر لديها نظام آلي من تخزين تسجيلاتها ويمكن لتلك المكتبات الحصول على تسجيلاتها كاملة بمجرد اقتنائها لنظام آلي متكامل .

يتضح لنا من خلال هذا العرض أن بناء الملفات الاستنادية للتسجيلات العربية هي أحد الركائز الأساسية للمشروع وأحد عوامل ضبط الجودة لهذه التسجيلات . وقد قام المسئولون عن إدارة المشروع باختيار صيغة مارك ٢١ للبيانات الاستنادية لبناء التسجيلات وفقاً لها والعمل على

استخدام إرشادات مكتبة الكونجرس للفهرسة الموضوعية وقد قام العاملون على المشروع بترجمة قائمة حقول مارك للبيانات الاستنادية ولكن دونما تفصيلات خاصة بكيفية استخدام الحقول . ومازال مشروع بناء الملفات الاستنادية في مراحله الأولى .

ومن الأهداف التي وضعها المشروع لنفسه أن تتم عملية نمو الملف الاستنادي بصورة ذاتية من خلال تغذيته بالتسجيلات التي ترسلها المكتبات المشاركة في المشروع على غرار ما تقوم به المرافق الببليوجرافية الهامة مثل OCLC وغيره ، طالما أن تلك المكتبات المشتركة تسير بنفس القواعد والمعايير وأدوات العمل .

ولضمان تنفيذ تلك العملية بنجاح قام المركز بنشر الإرشادات الخاصة به وتوزيعها على الجهات المشاركة ، مع تنظيم مجموعة من الدورات التدريبية للعاملين بتلك المكتبات على كيفية إنشاء التسجيلات وفقاً لهذه المعايير .

وتعد لجنة إعداد قائمة رؤوس الموضوعات العربية إحدى اللجان الهامة بالمشروع والتي تهدف إلى إعداد قوائم لرؤوس موضوعات عربية مبنية على صيغة مارك ٢١ . وستكون تلك القائمة متعددة اللغات بربطها بالقوائم الشهيرة مثل قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس وقائمة رؤوس الموضوعات الفرنسية وكذلك الكندية ، والمركز على اتصال دائم مع المسئولين في مكتبة الكونجرس للتشاور معهم في الأمور التي تتعلق بعمليات الضبط الاستنادي للموضوعات والأسماء، وبحث إمكانية استخدام تسجيلات استناد عربية ضمن الملف الاستنادي لمكتبة الكونجرس(*).

ثامناً : التعاون في مجال الضبط الاستنادي

يتضح لنا مما سبق استعراضه بشأن الخلفية التاريخية للضبط الاستنادي في النظم الآلية أن الاتجاه بدأ منذ إثارة الاهتمام بهذا الموضوع منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين نحو المشاركة في الموارد وتبادل التسجيلات الاستنادية . فقد بحثت المكتبات عن طريقة لتحسيب تلك العملية لمحاولة التغلب على التكلفة العالية لها والوقت والجهد المبذول فيها . وكان الحل لذلك هو الاتجاه نحو المشاركة في ملف استنادي واحد بين مجموعة من المكتبات للوصول إلى أقصى قدر ممكن من فعالية التكلفة وتشجيع موردي النظم الذين كانوا يتخوفون في بادئ الأمر من تطوير نظم للضبط الاستنادي قد تعرض المكتبات عنها لارتفاع تكلفتها . ونلمس الآن الكثير من صور هذا التعاون على المستوى العالمي فنجد مثلاً مشروع ملف استناد الأسماء التعاوني NACO ، مشروع ملف استناد رؤوس الموضوعات التعاوني SACO ، ملف استناد الأسماء الخاص بالصين وهونج كونج HKCAN .

وإذا كانت تكنولوجيا الأمس قد قدمت يد العون لقيام مثل هذه المشروعات التعاونية كل مشروع قائم بذاته فإن تكنولوجيا اليوم قد فتحت آفاقاً واسعة وقدمت فرصاً جيدة لإيجاد نوع من التبادل والتعاون ليس فقط بين مجموعة مكتبات في إطار مشروع واحد بل أصبحت هناك إمكانية

لربط كل هذه المشروعات معاً[٤٩] والاستفادة منها في إيجاد نوع من التكامل يعود أثره على جودة إنتاج التسجيلات الببليوجرافية بطبيعة الحال ، فضلاً عما يحققه من خفض في التكلفة وعدم تكرار للجهد وما يترتب عليه من توفير الوقت الذي يمكن استثماره في تقديم مزيد من الخدمات للمستفيدين.

وقد شهدت السنوات الماضية العديد من المشروعات التعاونية لإتاحة ملفات الاستناد على صعيد أكبر . ومن بين هذه المشروعات :

١- المشروع الأوربي لملفات الاستناد والذي قام بتمويله الاتحاد الأوربي لتحويل التسجيلات الاستنادية مختلفة صيغ الاتصال في سبع دول أوربية إلى صيغة اتصال واحدة هي UNIMARC.

٢- مشروع LEAF والذي يهدف إلى ربط ملفات الاستناد بالأرشيفات الرقمية والمتاحف والمكتبات المتاحة على الإنترنت باستخدام بروتكولات Z39.50 وبروتوكولات OAI .

التحديات التي تواجه عمليات المشاركة في الموارد :

تذكر لنا باربرا تيليت مجموعة من التحديات التي تواجه المكتبات في عمليات المشاركة في ملفات الاستناد ومنها :

١- اختلاف الممارسات والقواعد الخاصة بالفهارس في بعض المكتبات خاصة فيما بين الدول المختلفة وخاصة في قوائم رؤوس الموضوعات أو المكانز المستخدمة .

٢- اختلاف النظم وما تقدمه من إمكانات .

٣- اختلاف صيغ الاتصال المستخدمة لإنشاء التسجيلات الاستنادية .

٤- اختلاف اللغات وهجائيات الكتابة .

إذن فهناك تحديات تتعلق بالقواعد والممارسات المعمول بها وأدوات العمل وصيغ الاتصال هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى هناك تحديات تتعلق بالتكنولوجيات المستخدمة في إتاحة وعرض التسجيلات الاستنادية خاصة تلك المختلفة في صيغ الاتصال الخاصة بها[٥٠] . إلا أن هناك حلول تتعلق بالاستفادة من بروتوكول Z39.50 لمحاولة التوفيق بين صيغ الاتصال المختلفة بعمل خرائط مضاهاة بينها وبالفعل تمت مضاهاة صيغة مارك ٢١ والتحويل بينها وبين نظام ONIX وغيره ، كما تمت المضاهاة وتحويل صيغة مارك ٢١ إلى لغة XML [٥١].

تاسعاً : ملفات الاستناد الموضوعية متعددة اللغات Multilingual authority files

تعد قضية القضاء على الحواجز اللغوية وإتاحة تسجيلات الاستناد الموضوعية بأكثر من لغة أحد القضايا الهامة المثارة على الساحة الآن خاصة بعد انتشار استخدام شبكة الإنترنت وإتاحة العديد من المكتبات لفهارسها عبر الشبكة وبالتالي يقوم العديد من المستفيدين بالاطلاع على تلك الفهارس والبحث فيها ليس فقط على مستوى دولة أو إقليم وإنما على مستوى العالم وهؤلاء المستفيدون يتحدثون لغات مختلفة قد لا تكون هي اللغات التي

كتبت بها البيانات في تلك الفهارس . هـذا مـن جهة ، ومن جهة أخرى قد تقتني المكتبة أوعيـة معلومات بلغات مختلفة مما يترتب عليـه إنشـاء تسجيلات الاستناد الموضوعية الخاصة بتلك المواد باللغات التي كتبت بها أو حتى على الأقل باختيار اللغة الإنجليزية كبديل لكل اللغات الـتي تكتـب بالهجائية اللاتينية ، ومن المفيد في هذه الحالة الربط بين رؤوس الموضوعات الـتي وردت بلغـة مـا بالرؤوس التي وردت بلغة أو لغات أخري في نفس الملف . وبالتالي ظهرت الدعوة إلى أهميـة بنـاء ملفات استناد متعدة اللغات تربط الرؤوس بلغات مختلفة معاً سواء في نفس التسجيلة الاسـتنادية أو بالربط بين تسجيلتين استناديتين من خلال رقـم التسجيلة الخاص بكل منهما .

المشروع الأوربي للإتاحة الموضوعية متعددة الغات (MACS)[٥٢] :

لقد تم العمل في مشروع الإتاحة الموضـوعية متعـددة اللغـات (Multilingual Access to Subjects) (MACS) في عام ١٩٩٧ كتنفيذ لإحدى توصيات المؤتمر الأوربي لأمناء المكتبـات الوطنية Conference of European National Librarians (CENL) وذلك بهدف إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الإتاحة الموضوعية متعددة اللغات لقواعد البيانات الأوربية . وعلى الرغم من ذلـك الهدف فإنه لا يسعى لخدمة هذا الغـرض علـى المستوى الأوربي فقط وإنما على مستوى العالم .

تنفيذ المشروع :

تقوم الفكرة الرئيسية للمشروع على "تقديم إتاحة موضوعية متعددة اللغـات مـن خـلال استخدام الرؤوس المقابلة من ملفـات الاسـتناد الأخرى" ولتنفيذ ذلك فكرت جماعـة الاهتمـام المسئولة عن تنفيذ المشروع في إيجاد نوع من الربط بين ثلاثة قوائم رؤوس موضوعات تمثل كل منها لغة ما بحيث تكون مستخدمة بالمكتبة الوطنية بكل دولة من الدول الأربع المشاركة في التجربة وهذه المكتبات هي :

- المكتبة الوطنية السويدية .
- المكتبة الوطنية الفرنسية .
- المكتبة البريطانية .
- المكتبة الوطنية الألمانية .

وتستخدم تلـك المكتبـات قـوائم رؤوس الموضوعات التالية كل حسب لغته : قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكـونجرس – قائمـة رؤوس الموضوعات الفرنسية – قائمة رؤوس الموضوعات الألمانيـة (LCSH, RAMEAU and SWD) وبالتالي الربط بين المصطلح في أي لغة من اللغات الإنجليزية – الفرنسية – الألمانية) دون الحاجة إلى ترجمة كل قائمة ووضع المصطلحات القابلة لهـا باللغات الأخرى أمامها ، حيث أنه في هذه الحالة سوف يتم الربط بين المصطلحات ومقابلاتهـا في هذه اللغات الثلاث مـن خـلال الـربط بـين التسجيلات الاستنادية الخاصة بها وبالتالي يتكون لدينا ملف اسـتنادي عـالمي تخيلـي Virtual authority file .

عاشراً : صيغ الاتصال للبيانات الاستنادية

إن الهدف العام من صيغ الاتصال المعيارية أن تكون بمثابة قالب تخزن من خلاله البيانات المطلوب تخزينها ، ولهذه الصيغ أهميتها البالغة ليس فقط في سهولة تنظيم البيانات وتخزينها واسترجاعها بالحاسب الآلي وحسب وإنما كذلك تفيد صيغ الاتصال المعيارية في أغراض تبادل التسجيلات سواء الببليوجرافية أو الاستنادية ، مما يسهم في توفير الوقت والجهد وتوسيع آفاق التعاون واقتسام الموارد فيما بين مرافق المعلومات والتي من بينها المكتبات على اختلاف أنواعها بطبيعة الحال .

وقد صممت صيغ الاتصال للبيانات الاستنادية بحيث تكون حاملاً لكافة أنواع الرؤوس الاستنادية والتي من الممكن أن تستخدم كنقاط إتاحة بالتسجيلة الببليوجرافية ، بالإضافة إلى إبراز العلاقات فيما بين الرؤوس فضلاً عن الإحالات من الأشكال غير المستخدمة للرأس . وتنقسم تلك الرؤوس إلى[٥٣] [٥٤]:

١- أسماء الأشخاص .

٢- أسماء الهيئات .

٣- أسماء المؤتمرات واللقاءات والندوات ... إلخ .

٤- الأسماء الجغرافية .

٥- العناوين المقننة (بما في ذلك عناوين السلاسل)

٦- رؤوس الموضوعات .

ومن الجدير بالذكر أن نذكر هنا أن رأس الموضوع من الممكن أن يكون بدوره مصطلحاً موضوعياً يتم تقنينه من خلال قائمة رؤوس الموضوعات المستخدمة أو المكتر ، ومن الممكن أن يكون اسم شخص أو هيئة أو عنوان مقنن أو اسم جغرافي وعادة ما يكون في هذه الحالة متبوعاً بتقسيمات فرعية . وفي هذه الحالة عند إنشاء تسجيلة استنادية للاسم كموضوع يتم الرجوع إلى ملفات استناد الأسماء على اختلاف أنواعها لتقنين شكل الاسم وعمل الإحالات وتسجيل البيانات اللازمة ، حيث أن الأسماء لا تأتي بقوائم رؤوس الموضوعات أو المكانز إلا على سبيل المثال والتمثيل .

صيغة مارك ٢١ للبيانات الاستنادية :

تعد صيغة مارك ٢١ للبيانات الاستنادية من أشهر صيغ تبادل البيانات الاستنادية على مستوى العالم وتدعمها حزم البرامج المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات . وتستوعب حقولها كافة أنواع الرؤوس الاستنادية السابق استعراضها فضلاً عما تكفله من حقول خاصة بالعلاقات المختلفة بين الرؤوس وهو ما نعني به الإحالات سواء إحالة أنظر (للإحالة من شكل غير مستخدم إلى الشكل المقنن للرأس) أو إحالة أنظر أيضاً والتي تحيل إلى الرؤوس الأخرى المقننة ذات العلاقة بالرأس ، بالإضافة إلى إحالتي أنظر وأنظر أيضاً العامتين والحواشي التفسيرية وغير ذلك من البيانات المطلوب تسجيلها عن الرأس الاستنادي وكذلك مجموعة من حقول الضبط والتي تفيد في أغراض التعامل مع التسجيلة وتبادلها .

الميتاداتا الاستنادية :

يسير الاتجاه الآن إلى القيام بعمليات الضبط الاستنادي للمصادر الرقمية من خلال عناصر الميتاداتا الاستنادية (Metadata Authority Description Schema (MADS وهي عبارة عن صيغة مبنية بلغة XML لعناصر البيانات الاستنادية والتي تقدم الميتاداتا عن أشخاص أو هيئات أو أحداث أو أسماء جغرافية أو رؤوس موضوعات ... إلخ . وقد تم إنشاء هذه الصيغة لخدمة أغراض الضبط لبيانات الوصف الببليوجرافي الخلفية للمصادر الرقمية Metadata Object Description Schema (MODS) وبعبارة أخرى نستطيع القول أن MADS له علاقة وثيقة بصيغة MARC21 للبيانات الاستنادية مثلما توجد علاقة بين MODS وصيغة مارك ٢١ للبيانات الببليوجرافية . فكلاهما يحمل بيانات مختارة من صيغة مارك ٢١ لوصف المصادر الرقمية ويتولى مكتب تطوير الشبكة ومعايير مارك متابعة هذه الصيغة وتحديثها(٥٥) .

المراجع :

(١) محمد فتحي عبد الهادي. المعالجة الفنية لأوعية المعلومات : الفهرسة – التصنيف – التكشيف – الضبط الاستنادي . – القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٩٣. – ص ١١٠

(2) Wolverton Jr, Robert E. Becoming an authority on authority control : an annotated bibliography of resources .- ***LRTS***.- vol.50,no.1.- p. 31 – 41 .- p. 31

نقلاً عن :

Taylor , Arlyne G. Wynar's Introduction to cataloging and classification . – 9th ed. ,rev. – Westport, Conn : Libraries Unlimited, 2004 p.491 .

(٢) أحمد محمد الشامي ، سيد حسب الله . المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات : إنكليزي عربي . – الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٨ . – ص ١٠٤ .

(3) Conway, Martha. Authority control at Yale < Available at : www.library.yale.edu /cataloging/ authorities /AuthorityControlYaleIntro > < visited 20/1/2007 > p.1

(4) Avram . Henriette D. Authority control and its place . – ***The Journal of Academic Librarianship*** . – vol. 9, no. 6 (1984) . – p. 331

(5) Mason, Moya K. What is the purpose of authority work and how important is it ? . - < available at www.moyak.com/researcher/resume/papers/ clog5mkm.html. > < visited 20/1/2007 >. - p.1

(6) Gorman, Michael . Authority control in the context of bibliographic control in the electronic environment . – **in** .- ***2003 International Conference on Authority Control***. June 2005. - <available at : www.unifi.it/universita /biblioteche /ac /relazioni /gorman eng .pdf> < visited 25/11/2006 > p2.

(7) Tillett , Barbara B. Authority control : state of the art and new perspectives. – in .- ***2003 International Conference on Authority Control***.June 2005 < available from www.unifi.it/universita/biblioteche/ac/relazioni/tillett_eng.pdf><visited 20/1/2007 >p.4

(8) Plassard, Marrie-France . IFLA and authority control .- **in** .- ***2003 International Conference on Authority Control***. June 2005. < available from : www.unifi.it/ universita/ biblioteche/ ac

Proceedings of the taxonomic authority files workshop : June 22 – 23 ,1998 . – Washington , D.C : National Science Foundation , 1998 . -<avilable at : research.calacademy.org/taf/proceedings/Calhoun.html> <visited 23/12/2006 >

(14) Loc.Cit..

(15) Loc.Cit.

(16) Wells, Kathleen L. Got authorities ? : why authority control is good for your library ?. – ***Tennessee Libraries*** .- vol 56, no2.- < available at: www.tnla.org/ displaycommon .cfm ? an= 1&subarticlenbr=44 > < visited 10/10/2007 >.– p.2

(17) Calhoun, Karen . A. op.cit. – p.5

(18) Tillett, Barbara B. Authority Control : state of the art and new perspectives.- op. cit.– p 4

(19) Wells, Kathleen L. op.cit . – p. 1

(20) Jonston, Saraah Hager . Desperately seeking authority control : automated systems are not providing it . – *Library Journal* .- Oct. 1990. – p.43 .

(21) Tillett, Barbara . op.cit. – p. 2.

(22) Wells, Kathleen L. op.cit . – p. 4.

(23) Authority control in the Unicorn workflows / Rutgers University Libraries staff resources . - < available at: www.libraries.rutgers.edu/rul/staff/training/ training _docs/authority _control_unicorn. html > < visisted 110/10/2007 >

(24) Jonston, Saraah Hager . op.cit. p.45

(25) Taylor, Arlene G. Authority control : where it's been and where it's going .- 1999 . - < available at : www.nelinet.net/edserv/conf/cataloging/cts /1999/ taylor .htm > < visited 20/1/2007 >

(26) Epstein, Susan Baerg . Automated authority control : a hidden timebomb ? . pt. 2 . – ***Library Journal*** . Jan. 1986. p. 56.

(27) Vellucci, Sherry L. Commercial services for providing authority control : outsourcing /relazioni/ plassard_eng.pdf > <visited 20/1/2007 >

• UNIMARC/ Authorities. Universal format for authorities /Recommended by the IFLA Steering Group on a UNIMARC format for authorities ; Approved by the Standing Committees of the IFLA Sections on Cataloging and Information Technology . – Munchen : K.G.Saur, 1991 . – (UBCIM Publication . New Series ; v.2)

• Bourdon, Francois . International Cooperation In the field of authority data : an analytical study with recommendations / translation from the french by Ruth Webb. – Munchen : K.G.Saur, 1993 . – (UBCIM Publication . New Series ; v.11

(9) IFLA. Classification and Indexing Section Working Group . Functional Recuirments for Subject Authority Records (FRSAR) . - < Avilable from : www.lfla.org/ /VII/s29/wgfrsar.htm > < visited 25/2/2007 >

(10) Tillett, Barbara B. Authority control : state of the art and new perspectives . – op.cit .

(11) Tillett, Barbara . 21st Century authority control : what it is and and how do we get there?. - < available at : www. < available at : www.digitalarchive.oclc.org/da/ViewObject.jsp? fileid = 0000003587 :000000094276&reqid=6372> < visited 30/1/2007>

(12) Cordeiro, Maria Ines . From Library Authority Control to network authoritative metadata sources .- < Available at : dlist.sir.arizona.edu/118/01/authoritycontrol 2001 .doc > < visited25/11/2006 >

(13) Calhoun, Karen . A Bird's eye view of authority control in cataloging . – **in** : –

the process . - **in** . - ***2003 International Conference on Authority Control.*** June 2005. - < available at : www.unifi.ituniversita/biblioteche/ac/relazioni/vellucci_ eng. pdf> < 25/11/2006 > p.1

نقلاً عن :

American Library Association . Outsourcing Task Force . Impact of outsourcing and privatization on library services and management . – Washington , D.C. : ALA , 2000 .- p. 23

(28) loc. cit.

(29) loc.cit.

(٣٠) محمد فتحي عبد الهادي . مصدر سابق . ص

(31) Authority control overview .- Library Technologies , Inc , c2006 . - < available at : www.authoritycontrol.com/A-AINT-B.html > < visited 25/12/2006> p.1

(32) Wells, Kathleen L. op.cit . – p. 2 .

(33) Tillett, Barbara B. – op. cit. p.4

(34) OCLC. Proposal for automated authority control services for Yale university . < available at : www.library.yale.edu/cataloging/archives/proposal.html > < visited 8/2/ 2007 >

(٣٥) أمل وجيه حمدي . الضبط الاستنادي في النظم الآلية . – **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** . – مج ، ع (٢٠٠٠) . – ص ١٣١ ، ١٣٢

(36) Cristán, Ana L. SACO and Subject gateways.- **In** .- ***2003 International Conference on Authority Control.*** June 2005. <www.unifi.it /universita /biblioteche /ac/relazioni/cristan_eng.pdf> < visted 25/11/2006>

(37) Schiff, Adam L. SACO participants' manual. – 2nd ed. / rev. by PCC Standing Committee on Trainning Task Group to update the SACO participants' manual . – Washington , D. C. : Programme for Cooperative Cataloging , 2007 . - < available at : www.loc.gov/catdir/pcc/**saco/sacomanual**.pdf > <visited 25/11/2007>

(38) Caldwell , Ann and Dominique Columbe SACO and NACO in authoriyu control . - < available at : www > < visited 25/11/2007>

(39) Cristan, Ana L . op. cit. p.3 of 9

(40) Ibid. p. 7

(41) Kulygina, Natalia. Authority control in a Multilanguage : Russian experience . – **in** . – ***World library and information congress : 71th IFLA general conference and council*** . – Oslo , 2005 . - < available at : < www.ifla.org/IV/ifla71/papers/148e-Kulygina.pdf > < visited 11/4/2007 >

(42) Tsvetkova, Irina & Julia Selivanova . Problems of development of the national Russian subject authority file . **in** . – ***65th IFLA Council and General Conference*** . – Bangkok : IFLA, 1999 . - < available at : www ifla.org/IV/ifla65/papers/086-117e.htm > < visited 25/6/2007 >

(43) Magliano, Cristina . Guidelines and methodology for the creation of the SBN authority file .- **in** .- ***2003 International Conference on Authority Control.*** June 2005 .- <availabe at : www .unifi .it/ universita/ biblioteche/ ac/relazioni /magliano_ eng. pdf> <visited 5/12/ 2006 >

(44) Ammannati, Gloria Cerbai. The Italian National Bibliography and control of access points . - **in** .- ***2003 International Conference on Authority Control.*** June, 2005. < available at : www.unifi.it/universita/biblioteche/ac/relazioni/cerbai_eng .pdf> < visited 25 /11 /2006 >

(45) Lucarelli, Anna . Semantic authority control and the new Soggettario . - **in** .- ***2003 International Conference on Authority Control.*** June 2005.- < available

at : www unifi.It/ universita/ biblioteche/acrelazioni/lucarelli_eng.pdf> <visited 25/11/ 2006 >

(46) National Library of Australia . National library of Australia authority control policy . - < available at : www.nla.gov.au/policy/cataloguing/authority.html > < visited 20/1/2007 >

(٤٧) مكتبة الملك عبد العزيز العامة . دليل الفهرس العربي الموحد . – الرياض : مكتبة الملك عبد العزيز ، ٢٠٠٦ . – < متاح عبر: ipublish.aruc.org/Media/246_AUC%20ARABIC.pdf > < تاريخ الزيارة ٢٠٠٨/٣/١٢ >

* بلغ العدد الإجمالي للتسجيلات الاستنادية لرؤوس الموضوعات الخاصة بالمشروع وفقاً للإحصاءات المتاحة عبر الموقع الخاص به والمشار إليه سابقاً وذلك حتى مارس ٢٠٠٨ ٥٢٧٤١ تسجيلة استنادية بينما بلغ عدد التسجيلات الاستنادية للأسماء الجغرافية ١٠٨٨٥ وللعناوين الموحدة والسلاسل ٥٠٠٠ تسجيلة استنادية ،ولأسماء الأشخاص ١١٤١٦٨ تسجيلة ولأسماء الهيئات والملتقيات ١٢٧٥٨ تسجيلة استنادية .

(48) Tillett, Barbara B. Authority control : state of the art and new perspectives . – op.cit p. 1

(49) B. Authority control : state of the art and new perspectives .- op. cit. p.6

(50) Ibid . – p.7

(51) Clavel-Merrin, Genevieve . MACS (Multilingual Access To Subjects) : avirtual authority file across languages .- **in** .- ***2003 International Conference on Authority Control***. June 2005. <avilable at : www .unifi.it/universita/biblioteche/ac/relazioni/clavel-merrin_eng.pdf >< visited 2°/11/2006 >

(52) Library of Congress . Cataloging Distribution Service. Cataloger Desktop & Classification Plus [Computer file] . – 2001 Issue . – Wasington , D.C. : LC , 2001.

(53) Epstein, Susan Baerg . Automated authority control : a hidden timebomb ? . pt. 1 . – ***Library Journal*** . nov. 1985 . p. 36.

(54) MADS : Metadata Authority Description Schema / Library of Congress , Network Development And MARC Standards Office. -< available at : http://www.loc.gov/standards/ mads/> < visited 24/10/2008 >.